

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٤٠٧**

الأربعاء، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثالث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد شين بو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيد بوبليس
	ماليزيا	السيدة عدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ميك
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيدة شفالرغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية تقدمها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا (٩ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥)

1507448 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية تقدمها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا (٩ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها البَلَدَان اللذان شاركا في قيادة بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا، وهما فرنسا وأنغولا.

أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية بشأن بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

أولاً، وفيما يتعلق بالسياق، زار مجلس الأمن أفريقيا في الفترة من ٩ إلى ١٣ آذار/مارس. وقد توقفنا في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وأديس أبابا، مع الاتحاد الأفريقي؛ وفي بوروندي. وسررت بمشاركة قيادة هذه الزيارة مع السفير الأنغولي، السيد إسماعيل غاسبر مارتنس، طوال البعثة بأكملها، ومع سفيرة الولايات المتحدة، السيدة سامانتا باور، في الجزء المتعلّق ببوروندي.

وبشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أبرز النقاط التالية.

كانت هذه أول زيارة يقوم بها مجلس الأمن إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أمضينا في عين المكان يومين حافلين بالعمل. والتقينا العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات الانتقالية. واجتمعنا مع الرئيس ومعظم أعضاء الحكومة، والمجلس الانتقالي الوطني والسلطة الانتخابية الوطنية - أي السلطات الانتقالية؛ وممثلي المجتمع المدني في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك المنظمات التي تمثل المرأة والشباب والسلطات الدينية؛ والقوات الدولية المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقوة سانغاري والقوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

كما ذهبنا إلى بريا وأجرينا محادثات مع السلطات المحلية، أي الولاة والقضاة وقوات الدرك والشرطة، وممثلي المجتمع المدني والزعماء الدينيين وممثلي ائتلاف سيليكا السابق. وقمنا أيضاً بزيارة الوحدة الكمبودية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة.

وخلال هذه الزيارة، أراد مجلس الأمن أولاً وقبل كل شيء الحصول على فكرة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أي بعد عام تقريباً من اتخاذ القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤). وقد وجدنا أن الحالة لا تزال هشة وغير مستقرة على الجبهتين الإنسانية والأمنية، ولكن شاهدنا أيضاً دلائل مشجعة، مثل تحقيق الاستقرار، بفضل نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والعمل الممتاز الذي اضطلعت به قوة الاتحاد الأوروبي وقوة سانغاري؛ ورغبة عميقة ومشتركة في وقف الصراع؛ وبدء اللاجئين والمشردين بالعودة إلى ديارهم، حتى وإن لم يشمل ذلك كل الحالات. ولاحظ مجلس الأمن أيضاً اتجاهاً بين القادة السياسيين، الذين يأملون في نجاح العملية الانتقالية.

وسيكون ما رأيناه وسمعناه ذا قيمة كبيرة من أجل مبادراتنا المقبلة المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، واستعراض الحد الأقصى لعدد أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وتجديد الولاية بحلول نهاية نيسان/أبريل.

وبطبيعة الحال، استخدمنا هذه الزيارة أيضاً لنبعث برسالة من مجلس الأمن في كل مرحلة. وشجعنا السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى على ألا تدخر جهداً في الاضطلاع بالعملية

الانتقالية، بما في ذلك المشاورات المحلية، التي اختتمت تقريباً؛ ومنتدى بانغي، الذي له أهمية أساسية؛ وبعد ذلك الانتخابات، بهدف الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة. وقد لاحظنا استعادة الدولة بصورة مطّردة لسلطتها في جميع أراضيها، مع نشر الأفرقة الإدارية، وشددنا على ضرورة السعي بحزم إلى مواصلة السير على هذا الدرب. وشجعنا جميع محاورينا على العمل من أجل المصالحة وإلقاء أسلحتهم.

وأخيراً، أود أن أشدد على أن الانطباع الذي وصلنا من هذه الرحلة هو أن الحالة هشة، ولكن هناك أيضاً اتجاه إيجابي يجب تشجيعه ودعمه. وهنالك كثير من التحديات الكبيرة، ولكن الالتزام الدولي يجب أن يظل متناسباً معها. وهذا يعني على وجه الخصوص أن التمويل ضروري للأولوية العاجلة للانتخابات، وللنداءات الإنسانية، ولبرامج الإصلاح والتعمير اللاحقة، التي ستبدأ بسرعة مع نشر بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية في جمهورية أفريقيا الوسطى في قطاع القوات المسلحة. ونحن نشجع الأمم المتحدة كافة على أن تسهم في هذا الجهد الجماعي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد غاسبر مارتنس.

السيد غاسبر مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري الكبير لأداء هذه البعثة من مجلس الأمن، والتي قامت، كما ذكرتم للتو سيدي الرئيس، بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى ثم الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وأود أن أقدّم تقريراً عن الجزء المتعلق بالاتحاد الأفريقي.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم خلال بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد هايلي منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، والأمانة العامة على مساعدتهما ودعمهما في الاستعدادات المتخذة لعقد هذا الاجتماع.

وكما يعلم المجلس، خلال المرحلة الثانية من البعثة إلى أفريقيا، اجتمع أعضاء المجلس مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الاجتماع السنوي المشترك التاسع للمجلسين الذي عُقد في ١٢ آذار/مارس. وكان جدول أعمال الدورة التاسعة المشتركة يهدف إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في المسائل المتصلة بالسلام والأمن في أفريقيا، ويرمي إلى تعزيز أدوات منع نشوب الصراعات وإدارتها وتعزيز آليات بناء السلام.

وكان الاجتماع فرصة لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن لتبادل الآراء بشأن المسائل التالية: الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي ومنطقة الساحل، وليبيا، والصومال، وجنوب السودان، ودارفور، واستراتيجية محاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية، والشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وقد ناقش الخبراء من كلا المجلسين مشروع بيان مشترك يجسد المناقشات التي جرت في القاعة بشأن بنود جدول الأعمال المشار إليها آنفا ووضعوا صيغته النهائية.

وبشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، أعرب الاجتماع عن قلقه بخصوص الخلافات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك قوة لواء التدخل، التي قد تؤثر على العمليات ضد الجماعات المتمردة والمفسدين، التي من المفترض أن تكون محور هذا التعاون.

كما أكد الاجتماع على أهمية احترام جميع الأطراف الموقعة وتنفيذها لجميع الجوانب المتفق عليها في إطار السلام

والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ والذي يسلم بالدور الهام الذي تؤديه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وأعرب الاجتماع، فيما يخص جمهورية أفريقيا الوسطى، عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في البلد؛ وشدد على أهمية أن يقدم للعدالة مرتكبو جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب والنهب المنهجي والتجنيد القسري للأطفال؛ والحاجة الملحة إلى إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي سادت منذ وقت طويل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفيما يتعلّق بجماعة بوكو حرام، أحاط الاجتماع علماً بقراري مجلس السلام والأمن المؤرخين ٢٩ كانون الثاني/يناير و ٣ آذار/مارس بشأن جماعة بوكو حرام. كما أحاط علماً برسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي تحيل بها مفهوم العمليات لقوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية. وأحاط أعضاء المجلس علماً بطلب مجلس السلام والأمن بأن يتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إجراءات ملائمة بعد مناقشة مفهوم العمليات لقوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات.

فيما يتعلق بمالي ومنطقة الساحل، رحب الاجتماع بالمفاوضات الجارية وأعرب عن تأييده لوساطة الجزائر، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأبرز مساهمتيهما في إحلال السلم والأمن في مالي.

وتطرق الاجتماع إلى الحالة في ليبيا حيث أعرب عن القلق إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعات المسلحة، وأعرب عن دعمه للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في ليبيا، وللممثل الخاص للأمين العام، برناردينو ليون، على تيسير الحوار السياسي الشامل بين جميع أصحاب المصالح الليبيين.

أما بشأن دارفور، فقد أعرب الاجتماع عن القلق إزاء الحالات الإنسانية والأمنية، وأعرب عن دعمه للجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى من أجل السودان وجنوب السودان.

أما بشأن الحالة في جنوب السودان، فقد أعرب الاجتماع عن بالغ القلق إزاء فشل المفاوضات واستمرار طرفي النزاع في انتهاكات الاتفاقات. كذلك أكد الاجتماع مجددا عزمه على فرض جزاءات على الذين يقوضون العملية السياسية الجارية، وأثنى على الوساطة التي قامت بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل إبرام اتفاق سلام دائم في البلد.

أما فيما يتعلق بالصومال، فيرحب المجلس بالتطورات الإيجابية والشراكة القوية القائمة بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة في الصومال في مكافحة حركة الشباب الإرهابية، وتعزيز المؤسسات الصومالية في الوقت الذي تمر بها بفترة هامة جدا وحاسمة مفضية إلى إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٦.

فيما يتعلق باستعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لاحظ الاجتماع أن من المهم تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في المسائل المتصلة بعمليات حفظ السلام، ويتطلع إلى تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام التي يقوم بالتنسيق لها الرئيس السابق خوسي راموس – هورتا؛

وفيما يتعلق بتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا، شدد الاجتماع على أهمية الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، وأبرز الحاجة إلى إجراء الحوار المستمر بين المجلسين

للتصدي للتحديات المشتركة. قام الخبراء من المجلسين بالتفاوض بشأن مشروع البيان المشترك والاتفاق عليه، وقد تم الانتهاء منه في ظل ظروف صعبة. وهذا يحملني على التشديد على الحاجة إلى تحسين الأعمال التحضيرية للدورة المشتركة من أجل تحقيق الفعالية في الاجتماع، وتحسين التنسيق بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن هنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أنغولا على إحاطته الإعلامية.

أود الآن أن اتكلم بصفتي ممثل فرنسا، وأن أتكلم عن الجزء الأخير من مهمتنا التي تمت في بوروندي في لحظة حرجة من تاريخ ذلك البلد.

على الرغم من أن وقتنا كان قصيرا، فقد أجرينا تبادلا للآراء مثمرا جدا مع الرئيس بيير نكورونزيزا الذي اجتمع معنا لمدة ساعة. واجتمعنا مع وزير الخارجية ووزير الداخلية. واجتمعنا أيضا مع ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تمثل المرأة والشباب، ووسائط الإعلام؛ والهيئات الدينية؛ واجتمعنا مع طيف عريض جدا من الأحزاب السياسية التي تمثل الأغلبية والمعارضة على حد سواء. وأجرينا محادثات أيضا مع بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي ورئيسها، السيد قسام أوتيم، والمنسق المقيم والفريق القطري – بعبارة أخرى، التقينا جميع وكالات الأمم المتحدة المتواجدة في الميدان.

لاحظ مجلس الأمن أن بوروندي أحرزت تقدما كبيرا في التغلب على التحديات الموروثة من الحرب الأهلية، بيد أن السلام لا يزال هشا. وبالطبع فقد ركّز الكثير من الحوار على مسألة الانتخابات التي ستجرى في الأسابيع القليلة المقبلة. وفي هذا الصدد، عاد مجلس الأمن برسائل بسيطة. الرسالة الأولى مفادها أن تنظيم انتخابات ذات مصداقية وحرة ونزيهة في عام ٢٠١٥ سيكون حاسما بالنسبة لمستقبل بوروندي، ومن الحتمي أن تكون العملية الانتخابية سلمية وشاملة ونزيهة وشفافة.

والرسالة الثانية مفادها أنه يجب إثبات الاحترام الكامل للنصوص الأساسية التي اعتمدتها بوروندي والتي أدت إلى تحقيق الاستقرار الواضح في بوروندي. وتشمل هذه النصوص اتفاقات أروشا التي يجب الوفاء بها نصا وروحا بوصفها حجر الزاوية في بناء الاستقرار في البلد وما برحت أساسية، وبطبيعة الحال احترام الدستور، وخريطة الطريق الخاصة بالانتخابات والإعلان الذي وقعته مؤخرا الأحزاب السياسية، وتعهدت فيه بإجراء الانتخابات بصورة سلمية.

أما الرسالة الثالثة فتتمثل في ضرورة الحفاظ على تماسك ووحدة المجتمع البوروندي. إن أي مناقشة تقسم المجتمع البوروندي هي مناقشة خطرة، لا سيما في هذه اللحظة الحساسة، وقد عملنا على حض جميع أصحاب المصالح السياسيين بأن يجعلوا أعلى أولياتهم وحافزهم ما هو في أفضل مصلحة البلد، وبناء السلام، والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء. تلك كانت الرسائل التي ذكرها الأمين العام نفسه بالأمس عندما أعرب عن القلق إزاء محاولة اغتيال السيدة هابيريسوني، زوجة زعيم المعارضة أغاثون رواسا. إن مخاطر التصعيد حقيقية في الوقت الذي يدنو فيه موعد الانتخابات، وبالتالي نحض الأطراف المعنية على عدم اللجوء إلى العنف والتعاون بصورة كاملة في العملية السلمية.

وقد مكنتنا مناقشاتنا أيضا من معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وبصورة خاصة الإعراب عن شواغلنا فيما يتعلق بتضييق المجال السياسي، والقيود المفروضة على حرية التجمع والتعبير، وعلى وسائط الإعلام، واستقلال السلطة القضائية. إن الشواغل التي أعربت عنها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني نُقلت إلى السلطات التي التقينا بها.

في البلدان الثلاثة التي زارها مجلس الأمن حظينا بأفضل استقبال ممكن، وقد تمكننا من إجراء مقابلات متعمقة وكانت مجدية للغاية، وكانت الرحلة منورة ومفيدة. بالنيابة عن جميع الزملاء في مجلس الأمن، أشكر سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وإثيوبيا وبوروندي؛ والاتحاد الأفريقي، وبعثات الأمم المتحدة الميدانية، أي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجميع أقسام وإدارات الأمانة العامة على ضمان النجاح التام لرحلتنا بفضل ما تتحلى به من معايير مهنية متينة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.